Route Educational & Social Science Journal

Volume 5(14),December 2018

Artical History

Received/ Geliş	Accepted/ Kabul	Available Online/yayınlanma
15.11.2018	13.12.2018	20.12.2018

القروض المصرفيـة على المشروعـات الصناعية وأثرها على القيـمة المضافـة للقطاع الصناعي في العراق للمـدة 2004-2014

BANK LOANS ON INDIUSTRIAL PROJECTS AND THEIR IMPACT ON THE VALUE ADDEDOF THEINDUSTRIAL SECTOR IN IRAQ FOR THE PERIOD 2004-2014

د. مخيف جاسم حمد أستاذ مساعد جامعة تكريت ـ كلية الإدارة والاقتصاد ـ العراق

مستخلص

يهدف البحث إلى التعرف على حجم القروض الممنوحة من قبل المصرف الصناعي لهذه المشروعات والتعرف على أعداد المشروعات خلال مدة الدراسة والأيدي العاملة ومستلزمات الإنتاج ومن ثم القيمة المضافة، وانطلق البحث من فرضية مفادها أن القروض من شأنها أن تلعب دورا إيجابيا في رفع القيمة المضافة وبالتالي المساهمة في زيادة الناتج المحلي الإجمالي ومعالجة البطالة.

وتأتي أهمية الدراسة من كونها تسلط الضوء على تمويل المشروعات الصناعية في العراق ومعرفة أعداد الأيدي العاملة ومستلزمات الإنتاج المطلوبة بعد ما تعرضت اغلب البنى التحتية والمنشئات الإنتاجية بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2004 للدمار والتخريب..

وباستخدام بعض الأدوات القياسية والإحصائية ومنها جذر الوحدة واختبار التكامل المشترك وبالاعتماد على برنامج Eviews9 اذ أتضح من الدراسة بأن هناك علاقة عكسية بين رفع مستوى القروض والتمويل من قبل المصارف في رفع القيمة المضافة خلال مدة الدراسة 2004-2014، والتي أدت إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي وبالمقابل أن هذه العلاقة العكسية سببها الفساد الإداري والمالي الكبير الذي يعاني منه العراق بشكل عام والقطاع الصناعي بشكل خاص، ومن جانب أخر إن هذه القروض التي تم تمويلها باتجاه إعادة تأهيل هذه المشروعات

بسبب أعمال التخريب والإرهاب الذي طال اغلب المشروعات الصناعية وخاصة بعد الاحتلال الأمريكي للعراق سنة 2003 وما بعدها مما أدى إلى رفع القيمة المضافة ولكن بشكل متفاوت بين الزيادة والنقصان.

وأوصت الدراسة بضرورة تنمية الوعي الاستثماري والمحافظة على المشاريع الاستثمارية وأدامتها ودعم المنتجات الخاصة بهذه المشاريع ورفع كفاءة التمويل من المصارف إلى هذه المشروعات.

الكلمات المفتاحية: القروض المصرفية، المشروعات الصغيرة، المشروعات المتوسطة، القيمة المضافة.

Abstract

The study aims to identify the size of the loans granted by the Industrial Bank for these projects, and to identify the preparation of projects during the period of study, manpower, production requirements and then added value. The research started from the hypothesis that loans will play a positive role in raising value added, in increasing GDP and addressing unemployment.

The importance of the study comes from the fact that it highlights the financing of industrial projects in Iraq and the knowledge of the manpower and production requirements required after most of the infrastructure and production facilities were exposed after the US occupation of Iraq in 2003 for destruction and sabotage.

And using some standard and statistical tools, including the root of the unit and the test of joint integration based on the Eviews9 program, the study revealed that there is an inverse relationship between raising the level of loans and financing by banks in raising the value added during the period of study 2004-2014which led to increase the GDP. In contrast, the inverse relationship caused by administrative and finance corruption that Iraq suffers of it in general and the private industry in particularly. Besides, the loans that have been funded with the direction of rehabilitation these projects because of the acts of vandalism and terrorism that affect most of the industrial projects especially, after US occupation of Iraq in 2003.

The study recommends the need to developthe awareness of the investment, maintain and sustain investment projects; support products related to these projects and raise the efficiency of financing from banks to these projects.

مقدمة

تلعب المشروعات الصناعية دورا كبيرا في رفع المؤشرات الاقتصادية من حيث قيمة الإنتاج وعدد العاملين ،وهذا مرتبط بالدور التمويلي للمصارف مع محدودية بعض الصناعات وقلة اليد العاملة مقارنة مع حجم العراق وعدد سكانه ، ألا أنها تقوم بدور إنتاجي في المجتمع وفي التعامل مع الموارد الاقتصادية المحدودة والنادرة ، ومن ثم تقوم برفع القيمة المضافة وبالتالي زيادة الناتج المحلي الإجمالي ، إلا أن هذه الصناعات في العراق تواجه صعوبات سواء كانت هذه المشروعات صغيرة أو متوسطة ، ومنها مشكلة التمويل ودور المصارف في تهيئة السبل اللازمة للإقراض هذه المشروعات ، وفي تعزيز البيئة المناسبة للاستثمار ،والعراق واحد من الدول التي تواجه مشكلة في الإقراض لهذه المشروعات، وهذا يتبع طبيعة الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية والتوجه العام للدولة في ضوء الإمكانيات المتاحة والتي تحددها بعض الظروف السياسية احيانا.

مشكلة البحث

تكمن مشكلة البحث بأن هناك تحديات خارجية وداخلية تحول دون قيام المصارف بدورها التمويلي مما يؤدي إلى ضعف الإقراض لهذه المصارف وقد يؤدي دورا سلبيا في التوسع الإنتاجي والكفاءة الاقتصادية باستخدام الموارد الاقتصادية النادرة التي تؤدي إلى رفع القيمة المضافة.

أهمية البحث

تتحدد أهمية البحث من كونها تسلط الضوء على القروض الممنوحة إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ودور هذه المشروعات في التشغيل واستثمار المدخرات الفردية والجماعية في توسيع حجم السوق وتكوين رأس المال للثروة ودعم أنشطة الاقتصاد الوطني وفي رفع القيمة المضافة وخلق منافسة بين المشروعات الصناعية المتعددة مع المنتوجات الصناعية للدول الأجنبية.

هدف البحث

يستهدف البحث التعرف على: -

1- الجانب المفاهيمي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والقروض المصرفية.
2- التعرف القروض الممنوحة للمشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في العراق وعلى أعداد المشروعات والمشتغلين في هذه المشروعات ومستلزمات الإنتاج ومن ثم القيمة المضافة

3- قياس العلاقة بين القروض المصرفية واليد العاملة وأثرهم على القيمة المضافة في العراق للمدة 2004-2014.

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها أن القروض المصرفية من شأنها أن تلعب دورا إيجابيا في رفع مستوى القيمة المضافة وبالتالي النمو الاقتصادي.

منهجية البحث

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي مع استخدام بعض الأدوات القياسية والإحصائية لمعرفة إثر القروض المصرفية على القيمة المضافة للمشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في العراق للمدة 2004-2014، وبالاعتماد على بعض المصادر والبيانات الصادرة من جهات رسمية.

هيكلية البحث

تحقيقا لهدف البحث والوصول لفرضيته فقد قسم البحث إلى ثلاثة مباحث. اذ تضمن المبحث الأول الإطار المفاهيمي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والقروض المصرفية في ظل النظرية الاقتصادية فضلا عن الأهمية الاقتصادية لهذه المشروعات، أما البحث الثاني فقد تناول تحليل القروض المصرفية الصناعية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في العراق للمدة 2004-2014، أما المبحث الثالث فقد ركز على استخدام الأساليب القياسية والإحصائية لمعرفة إثر القروض المصرفية للقطاع الصناعي على القيمة المضافة.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والقروض المصرفية في ظل النظرية الاقتصادية.

اولا. مفهوم المشروعات الصغيرة

تعرف المشروعات الصغيرة بأنها كافة الوحدات الإنتاجية التي تتسم بأنها صغيرة الحجم والتي تتكون من المشروعات الريفية واليدوية والحرفية والمشروعات الصغيرة الحديثة والتي لها أشكال كالمصانع أو أشكال اخرى، تُعد المشروعات الصغيرة من المفاهيم التي شاع استخدامها في المدة الأخيرة ليظهر الأنشطة الاقتصادية التي تقوم بها هذه المشروعات من أعداد العاملين سواء كانت عائلية أو مجموعة غايتها الربح ، وتنوعت المفاهيم المستخدمة تبعا لاختلاف وتنوع وجهات النظر تبعا للظروف الاقتصادية والاجتماعية المحيطة بالمشروع ، وتكمن أهمية المشروعات الصغيرة بتوفيرها نحو 50% من فرص العمل المتاحة في البلدان

النامية ، وتسهم بنحو 85% من أجمالي الناتج المحلي الإجمالي في بريطانيا ، 51% في الولايات المتحدة الأمريكية (عيدان :2016:288) ، واهتم الاقتصاديون بالدور الذي تلعبه المشروعات الصغيرة في تنمية القطاعات الاقتصادية ، ويستند مفهوم المشروعات الصغيرة تبعا لمعايير محددة لطبيعة المشروع من حيث (حجم العمالة ،قيمة رأس المال المستثمر ، ومعيار مستوى التكنلوجيا المستخدمة) أما بالنبة لحجم العمالة وهو من ابسط المعايير وأكثرها انتشارا لسهولة القياس إلا أن اغلب المتخصصين بدراسة هذه المشروعات يختلفون في تقدير عدد العاملين وحسب ظروف الدولة ومستوى تطورها الاقتصادي والاجتماعي ، ويبلغ عدد العاملين في الاتحاد الأوربي10- 49 عاملا بينما في الولايات المتحدة الأمريكية يبلغ العدد 15-45 عاملا ، ودول الخليج العربي 30 عاملا والعراق 9 عاملا والهند 100 عاملا ، أما معيار قيمة رأس المال المستثمر والذي يستخدم كمعيار في تحديد حجم المشروع والمتمثلة بقيمة رأس المال الثابت ، وأجمالي الموجودات والقيمة المضافة ، ويعد هذا المعيار سهلا في حالة توفر البيانات المحاسبية عن المشروعات ، ويتراوح رأس المال المستثمر 280000 مليون دولار، 200000مليون دينار (القريشي:2001: 50)أما معيار مستوى التكنلوجيا المستخدمة فتقوم على مستوى من التكنلوجيا منخفض بسبب صغر الحجم لهذه المشروعات فضلاً عن خفض التكاليف.

ثانيا: مفهوم المشروعات المتوسطة:

أن مصطلح المشروع الصغير والكبير هو مصطلح نسبي ، فالمشروع الذي يضم 500 عاملا ،اذ يعد في بلد مشروعا كبيرا أو متوسطا لكن في الوقت نفسه يعد مشرعا صغيرا في الدول المتقدمة ، لذلك فالمشروع الذي يقل فيه عدد العاملين عن 500 فردا يدخل في عداد المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، اذ يسيطر على 42% من مبيعات السلع والخدمات ،وعلى 47% من وظائف القطاع الخاص في الولايات المتحدة الأمريكية(الخضر،حرب،2014، 35) وعرف البنك الدولي للإنشاء والتعمير المشاريع المتوسطة بأنها تلك المشروعات التي يكون فيها عدد العاملين (50- 300)، وحجم المبيعات والموجودات السنوية يقدر (15.000000 -3.000000)

أن الصناعات الصغيرة والمتوسطة في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط تعد من ضمن الاستراتيجيات الخاصة بالتطور الصناعي، لكون هذه المشروعات تسهم بنسبة عالية من مجموع القيمة المضافة ضمن استراتيجية الإنتاج للقطاع الخاص، ومعالجة حالة البطالة، وعند المقارنة مع المشروعات ذات الحجم الأكبر نجد أن هذه المشروعات لاتزال محدودة في الدول النامية، ويمكن التمييز بين المشروعات وكالاتي.

الجدول (1)

الفرق بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة

ت	المشروعات الصغيرة والمتوسطة	المشروعات الكبيرة
1	بساطة التمثيل المؤسسي	قوة التمثيل المؤسسي
2	البعد من جهة اتخاذ القرار	القرب من جهة اتخاذ القرار
3	الملكية الخاصة للأفراد	تقوم على أشكال قانونية معقدة
4	ترتكز في توجهاتها نحو الطبقات ذوي الدخل المحدود وسوق ضمن إطار جغرافي محدد	تتركز نحو الطبقات ذو الدخل المتوسط والعالي والأسواق الخاصة بالتصدير
5	حساسة لعناصر البيئة المحلية (الضريبة التوزيع الجغرافي، الإجازات)	حساسة للتقلبات السياسية والاقتصادية العامة (سعر الفائدة، أسعار الصرف،التبادل التجاري)
6	تعتمد على أسواق الائتمان غير الرسمية	تهيمن على أسواق المال الرسمية

المصدر: العبيدي، فائق مشعل قدوري، ما لصناعات الصغيرة المحددات والأفاق التطويرية. رؤية استراتيجية مقترحة، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 2، العدد 3، 2006، ص13.

ثالثا: التمويل المصرفي على المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

ومن جانب أخر أن التمويل هو تدبير الأموال اللازمة للقيام بالنشاط الاقتصادي لهذه المشروعات والذي هو عادة يكون من مواردها الذاتية أو من قبل المصارف المتخصصة بالإقراض، ويندرج مفهوم التمويل بتحويل القدرة التمويلية من فئات الفائض المالي إلى فئات العجز المالي (ال شبيب،2010،50). وهناك مصادر لتمويل منها ما يتعلق بالملكية ومنها ما يتعلق بالنوع والمصدر والمدة كذلك التمويل من حيث الغرض (الحاج،2010، 25-26).

ويكون التمويل قصير الأجل أو طويل الأجل، وتكمن أهمية السياسة الإقراضية لكونها تساهم في إتمام حاجات المجتمع وأسواق الائتمان وفق الأسس والمعايير التي تعتمدها الإدارة المصرفية والخاصة بالقروض المصرفية، وهناك عوامل عند وضع السياسة الإقراضية للمصرف ومنها راس مال المصرف، والربحية، واستقرار الودائع وسياسة البنك المركزي وكذلك الأوضاع الاقتصادية وأدى إمكانية مشاركة المصرف في عمليات التنمية الاقتصادية (أبو احمد والجبوري ،2005، 274).

رابعاً: الأهمية الاقتصادية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

تلعب المشروعات الصغيرة والمتوسطة دوراً كبيراً في تلبية الاحتياجات الخاصة بالمجتمع ، وتشير اغلب الدراسات الاقتصادية والاجتماعية لأغلب التجارب التنموية ، أن دول العالم ومنها بعض الدول النامية قد حققت نتائج إيجابية وتحولت من قوى استهلاكية إلى قوى إنتاجية كبيرة ، اذا أن المنتوجات والخدمات التي تقدمها هذه المشروعات قد أدت إلى زيادة في حجم الصادرات إلى الأسواق الأجنبية ولها القدرة على منافسة السلع الأجنبية ، ومثلا بلغت نسبة مساهمة المشروعات الصغيرة في الصادرات التونسية 53،6 مليون دولار لسنة 2001(القريشي،29،2001).

وتكمن الأهمية الاقتصادية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بما يأتي:

1- المساهمة في حل مشكلة البطالة من خلال قدرتها على توفير فرص عمل وبكلفة اقل من كلفة توفيرها في المشروعات الكبيرة، اذ أن إتاحة الفرص للمؤهلين من الأفراد في إقامة مشروعات صغيرة ومتوسطة ستساهم في تكوين قيم إضافية جديدة، وتقديم خدمات متنوعة (علي خضير، وبيان حرب ،2014،37) وقد وفرت هذه المشروعات في الولايات المتحدة الأمريكية (11،2) مليون فرصة عمل خلال المدة 1995-2000، وفي اليابان اذ يبلغ عدد المشتغلين في هذه المشروعات ما يقارب 74% من أجمالي القوى العاملة (حرب ،2006،119).

2- العمل على تجهيز أنواع من السلع والخدمات لفئات اجتماعية معينة خاضعة لاعتبارات تتعلق بمتوسط دخل الفرد، وأذواق وتفضيلات شريحة معينة في المجتمع. (قدوري، ناصر2009،249،)

3- تساهم هذه المشروعات في التنمية الاقتصادية والحد من الفقر، وذلك لأنها تشمل شريحة واسعة من المجتمع، فضلا عن تنمية القدرات الفنية للقائمين على هذه المشروعات وزيادة الدخل وخاصة في المدة التي تكون فيها إعادة الهيكلة والسياسات الاقتصادية للإصلاح الاقتصادي (شلبي ،2004، 112).

4- قيام هذه المشروعات بتلبية احتياجات الشركات الكبرى من خلال قيامها من خلال دور التوزيع والوكالة وتوريد مختلف أنواع المستلزمات المادية للشركات الكبيرة (الخضر، حرب،2014 38).

المبحث الثاني: تحليل العلاقة بين القروض المصرفية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الصناعية والقيمة المضافة في العراق للمدة 2004-2014

برزت أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة للقطاع الصناعي ، كونها رافدا مهما للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وذلك من خلال مساهمتها الفاعلة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي ، ودورها الرئيس في التشغيل ، وتسعى الدول النامية ومنها العراق إلى الاستثمار في الموارد البشرية وتوجيه النفقات نحو الاستثمار في البنى التحتية على الرغم من الإشكالات التي رافقت هذه التخصيصات وبحكم الظروف الاقتصادية والسياسية القائمة ،وتتوزع المشروعات في العراق وبلغ عدد منشأتها 40398 منشأة ، ويعمل فيها 84607 عاملا (حسن ، رزاق،2002، 136) واحتلت هذه المشروعات لسنة 2000 ركنا هاما في الاقتصاد القومي وانتشرت بشكل واسع ، لما تشكله من أهمية في سد السوق المحلية ،ومن الجدول (2) يتضح تطور حجم هذه المشروعات وتوسعها ، اذ بلغ عدد المشروعات الصغيرة 17599 والمشروعات المتوسطة 92 لسنة 2004 وبمجموع ،وقد انخفض عدد المشروعات الصغيرة إلى 10289 مشروعا لسنة 2010 ، وعدد المشروعات المتوسطة قد انخفض ليصبح 51 مشروعا لنفس السنة ، وذلك بسبب استيراد السلع الأجنبية من الخارج وضعف منافسة السلع المحلية للسلع الأجنبية إلى جانب انعدام الدعم الحكومي لهذا القطاع والظروف الأمنية السيئة التي أدت إلى إغلاق الكثير من المشروعات والتقليل من دوره في تنمية القطاع الصناعي (www.m.ahewar.orj)ثم عاودت أعداد هذه المشاريع بالارتفاع ، اذ بلغت 21809 للمشروعات الصغيرة و 120 للمشروعات المتوسطة الصناعية ليبلغ مجموعها 21929 لسنة 2014 ، وذلك بسبب الاهتمام من قبل المصارف الحكومية وأنشاء شركات تمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ،ومن الجدول (2) يتضح أن أعداد العاملين في هذه المشروعات قد بلغ 64338 للمشروعات الصغيرة ، والعاملين في المشروعات المتوسطة 1668 عاملا ، وبلغ الإجمالي 66.006 عاملا لسنة 2004 ، وارتفع أعداد العاملين للمشروعات الصغيرة إلى 146210 ، والمشروعات المتوسطة 3357 عاملاً ، وبلغ الاجمالي149.567 عاملا لسنة 2012، وانخفض 84272 للمشروعات الصغيرة والى 1916 للمشروعات المتوسطة ،وبلغ الإجمالي 86.188 عاملا لسنة 2014،اما بالنسبة لقيمة الإنتاج، إذ بلغت 815977845 الف دينار للمشروعات الصغيرة والى 23670800 الف دينار للمشروعات المتوسطة وبلغ الإجمالي ما قيمته 839.648.645 لسنة 2004،وارتفعإلى 1.924.980 الف دينار للمشروعات المتوسطة 115.500.000 الف دينار للمشروعات المتوسطة وبلغ الإجمالي117.424.980 الف دينار لسنة 2014 ، أما قيمة مستلزمات الإنتاج فقد بلغت 513.071.572 الف دينار للمشروعات الصغيرة وبلغت 17.572.900 الف دينار للمشروعات المتوسطة وبلغ الإجمالي 530.644.472 الف دينار لسنة 2004 ،وبلغت قيمة مستلزمات الإنتاج

ما يقدر ب 568.634.257الف دينار لسنة 2007 ، وانخفضت قيمة مستلزمات الأنتاجإلى65.132.470 الف دينار لسنة 2014،

، وبلغ أجمالي القيمة المضافة 309004173ألف دينار لسنة 2004، وإلى52292510ألف دينار لسنة 2014، أما إجمالي القروض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة فقد بلغت 400400000 مليون دينار لسنة 2004، وارتفعت إلى61805944000 مليون دينار لسنة 2014. ومن الجدول (2) يتضح أن أجمالي القروض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة قد بلغ 309.004.173 ألف دينار لسنة 2004 و، وانخفض158.637.272ألف دينار لسنة 2010، ثم إلى5.229.251.0 ألف دينار لسنة 2014، كما في الجدول (2).

جدول (2)

النتائج المتعلقة بالإحصاء للقطاع الصناعي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة للمدة 2004-2014.

السنة	أجمالي عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة	أجمالي عدد العاملين في المشروعات الصغيرة والمتوسطة	أجمالي قيمة الإنتاج للمشروعات الصغيرة والمتوسطة	أجمالي قيمة مستلزمات الإنتاج للمشروعات الصغيرة والمتوسطة	أجمالي القروض المصرفية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة	أجمالي القيمة المضافة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة
2004	691.17	66.006	839.648.645	530.644.472	400400000	173.004.309
2005	164.10	37.776	683.004.007	399.596.841	432000000	166.408.284
2006	672.11	47.454	1.123.272.52	626.394.746	128000000	783.877.496
2007	463.13	54.796	830.909.894	568.634.257	97000000	637.275.172
2008	665.11	41.723	832.693.600	667.535.160	351000000	176.8.064.344
2009	340.10	28.651	834.477.306	400.011.177	439000000	129.466.434
2010	187.11	37.821	292.371.719	19.734.561	4254000000	158.637.272
2011	440.47	147.816	127.031.019	67.817.115	14515100000	4.390.921.5
2012	887.43	149.567	191.767.102	110.266.295	15713000000	7.080.150.8
2013	920.27	95.484	244.089.710	16.301.120	31524229000	0.749.878.9
2014	929.21	86.188	117.424.980	65.132.470	61805944000	0.251.229.5

المصدر: جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، سنوات مختلفة.

المبحث الثالث: قياس أثر القروض المصرفية على القطاع الصناعي في القيمة المضافة للقطاع

اولا: وصف الأدوات الإحصائية المستخدمة

1- اختبار السكون

يعد إخضاع المتغيرات المستخدمة في أي دراسة تحليلية وخاصة تلك التي تهتم بالدراسات الاقتصادية والمالية لاختبار السكون والتي تحتوي على عدة اتجاهات عشوائية معينة تجعل السلسلة غير مستقرة، وعند أجراء التحليل القياسي باختبار خصائص السلاسل الزمنية المستخدمة للتأكد فيما اذا كانت السلاسل الزمنية مستقرة أو غير مستقرة(حمود،2014، 50) وعلى الرغم من تعدد الاختبارات إلا أن الباحث استخدم اختبار (ديكي فولر) الموسع ، اذ أوجب التأكد من أن السلاسل الزمنية المستخدمة في التقدير مستقرة وساكنة ولا تشتمل على جذر الوحدة، لان عدم سكون المتغيرات يؤدي إلى مشكلة الانحدار الزائف.

2- اختبار التكامل المشترك

وتستخدم منهجية التكامل المشترك لمعرفة طبيعة العلاقة المتوازنة بين المتغيرات في المدى الطويل والذي يتطلب أن تكون المتغيرات الخاضعة لهذا الاختبار غير مستقرة بمستواها لكنها تتمتع درجة الاستقرار نفسها أي أنها تصبح مستقرة بعد أخذ الفرق الأول أو الثاني، إذ يكون المتغير ساكنا إذا كانت درجة التكامل تساوي (0)1 وإذا استقرت السلسلة بعد اخذ الفرق الأول فيطلق عليها أنها ذات تكامل من الدرجة الأولى (1)1، مما يعني أن هناك علاقة توازنيه مستقرة طويلة الأجل

ويعرف التكامل المشترك بأنه تصاحب بين سلسلتين زمنيتين أو أكثر بحيث تؤدى التقلبات في أحدهما لإلغاء التقلبات في السلسلة الاخرى (الحوشان،74،2003)، ويقوم تحليل التكامل المشترك على أساس أن النظرية الاقتصادية تفترض أن هناك الكثير من المتغيرات الاقتصادية والتي لا يجب أن تتباعد عن بعضها البعض على الأقل في الأجل الطويل، كما أن تباين هذه المتغيرات في الأجل القصير قد يقتضي التدخل من قبل الحكومة وذلك لأحداث نوع من التقارب بين هذه المتغيرات لأغراض السياسة الاقتصادية

3-نمذج متجه تصحيح الخطأ: اذ تقوم فكرة نموذج تصحيح الخطأ على انه نموذج يعكس العلاقة بين متغيرات النموذج في المدى القصير والطويل، وبأجراء الاختبار، تظهر لنا عدد من الدوال يتم اختيار الدالة التي تحقق معايير الجودة المطلوبة، ويمكن تطبيق هذا الاختبار في حالة العينات الصغيرة على خلاف

الطرق الاخرى، وهذا الاختبار لا يمكن تطبيقه ألا بعد نجاح نموذج (جوهنسن) للتكامل المشترك (طارق ورائد،2011، 184).

ثانيا: رموز المتغيرات الداخلة في الدراسة

Y: القيمة المضافة في القطاع الصناعي

X1: القروض الممنوحة للقطاع الصناعي

X2: مجموع المشاريع في القطاع الصناعي

ثالثا: عينة البحث

الجدول (3)

متغيرات الدراسة

وحدة القياس (مليون دينار)

السنة	القيمة المضافة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الصناعية	القروض الممنوحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة للقطاع الصناعي	مجموع المشروعات في القطاع الصناعي
2004	309004173	400400000	17691
2005	284408166	432000000	10164
2006	496877783	128000000	11672
2007	172275637	97000000	13463
2008	344064176.8	351000000	11665.5
2009	434466129	439000000	10340
2010	272637158	4254000000	11187
2011	59213904	14515100000	47440
2012	81500807	15713000000	43887
2013	98787490	31524229000	27920
2014	52292510	61805944000	21929

المصدر:الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على :

جمهورية العراق ، وزارة التخطيط،الجهاز المركزي للاحصاء، سنوات مختلفة.

رابعا: تقدير النموذج القياسي للقيمة المضافة

1- اختبار الاستقرارية:The Unit Test of Stationary

بطريقة (ديكي فوللر) الموسع (ADF): Augmented Dickey- Fuller Test

بناءً على معنوية قيمة t المحسوبة حسب الدرجات (1% و5% و10%) فانه سوف يتم الاعتماد عليها في معرفة مدى استقراريه السلسلة الزمنية ومعرفة فيما إذا كانت ساكنة أم لا، وعلى هذا الأساس تم اختيار اختبار (ديكي فوللر) المعدل، ومن خلال هذا الاختبار يتم معرفة عدم وجود جذر وحدة للسلاسل الزمنية وأنها مستقرة أما عند المستوى أو الفرقين الأول والثاني حسب معنوية t المحسوبة.

الجدول رقم (4)

نتائج اختبار جذر الوحدة

المتغير	القيمة المحسوبة t المحسوبة		درجة المعنوية عند 1%	عند 5%	عند 10%	القرار
X2	-0.733		0.3734	0.3734	0.3734	غير معنوية
X2		-2.772	0.0115	0.0115	0.0115	معنوية
X1	-3.590		0.9981	0.9981	0.9981	غير معنوية
X1		-2.397	0.0265	0.0265	0.0265	معنوية
Y	-1.215		0.1904	0.1904	0.1904	غير معنوية
Y		-3.217	0.0056	0.0056	0.0056	معنوية

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الملحق الإحصائي

- معنوي عند مستوى 10% حسب القيمة الجدولية (1996) Mackinnon.
- معنوي عند مستوى 5% حسب القيمة الجدولية (1996) Mackinnon.
- معنوي عند مستوى 1% حسب القيمة الجدولية (1996) Mackinnon.

بناءً على نتائج اختبار (ديكي فوللر) الموسع فقد تبين من الجدول رقم (4) أن السلسلة الزمنية غير ساكنة عند المستوى، إذ نجد أن قيمة t المحسوبة غير معنوية عند جميع المستويات وهذا يدل على وجود مشكلة جذر الوحدة وأن السلسلة غير مستقرة، أما بعد اخذ الفرق الأول فقد وجدنا أن قيمة t المحسوبة معنوية عند مستوى معنوية (5%) لجميع السلاسل الزمنية مما يدل على عدم وجود جذر وحدة وأن السلسلة مستقرة والبيانات جميعها ساكنة وعليه يمكن أجراء التكامل المشترك ودراسة العلاقة طويلة الأجل.

2- نتائج اختبار التكامل المشترك لجوهانسن:

وحسب هذا الاختبار فإنه يشترط أن تكون المتغيرات متكاملة من الدرجة نفسها وترتبط بعلاقة طويلة الأجل ولتحقيق ذلك لابد من توفر شرطين:

1- أن كل المتغيرات الداخلة في النموذج مستقرة عند المستوى نفسه.

2- هذا المستوى يكون أكبر من (0) 1.

الجدول (5)

نتائج اختبار التكامل المشترك (جوهانسن)

عدد متجهات التكامل (r) المشترك	القيمة المحسوبة	القيمة الجدولية عند 5%
اختبار الأثر- Trace Test		
r =0*	90.94646	24.27596
r =1	27.37476	12.32090
r =2	1.802960	4.129906
عدد متجهات التكامل (r) المشترك	**اختبار القيمة الكامنة العظمى Maximal Eigen Value**	**القيمة الجدولية عند 5%**
r =0*	63.57169	17.79730
r =1	25.57180	11.22480
r =2	1.802960	4.129906

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الملحق الإحصائي

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

ومن الجدول رقم (5) عرض نتائج اختباري الأثر (Trace) والقيمة العظمى (Maximum) لجوهانسن، إذ يتضح رفض فرضية عدم وجود أي متجه للتكامل المشترك عند مستوى دلالة إحصائية 5%، ووجود تكامل مشترك من الرتبة واحد لاختبار الأثر إذ أن القيمة المحسوبة (90.94646) وهي أكبر من الجدولية والتي بلغت (24.27596) عند مستوى معنوية 5%، ونجد أن طريقة القيمة الكامنة العظمى تبين وجود تكامل مشترك من الرتبة واحد من خلال ملاحظة القيمة المحسوبة (63.57169) وهي أكبر من القيمة الجدولية والتي بلغت (17.79730) عند مستوى معنوية 5%، وعليه فإن المتغيرات كمجموعة من الرتبة (1) وباستعمال الافتراض الأول الذي ينص على عدم وجود ثابت وميل للدالة لكي يتحقق التكامل المشترك، وبهذا فإنه توجد علاقة توازنيه طويلة الأجل بين كل من القيمة المضافة في القطاع الصناعي والقروض الممنوحة لهذا القطاع إضافة إلى مجموع المشروعات في هذا القطاع.

3-نتائج اختبار معادلة الانحدار الخطي المتعدد: ومن خلال استعمال البيانات الإحصائية المتوفرة في الجدول رقم (2) وإدخالها في برنامج EViews9 للاختبارات الإحصائيةوتبني المنهج العادي لتلك البيانات وتمثيل الناتج في القطاع الصناعي متغيراً تابعاً وتكوين رأس المال الثابت فيه متغيراً مستقلاً أول والإنفاق الاستثماري عليه متغيراً مستقلاً ثانياًتم الحصول على معادلة الانحدار الخطي المتعدد الآتية: -

$$Y = 4.13 - 0.003X1 - 6412.060X2 \quad (1)$$

يتضح من المعادلة رقم (1) أن ثابت الدالة بلغ (4.130) وهي قيمة تدل على كفاءة النموذج، أما ميل الدالة (1) للمتغير المستقلالأول فقد بلغت قيمته (0.003-) وهذا يعني أن الزيادة بمقدار وحدة وأحدة في X1 تودي إلى انخفاضY بمقدار (0.003-) وبلغت قيمة ميل الدالة (1) للمتغير المستقلالثاني(6412.060-) وهذا يعني أن زيادة X2 بمقدار وحدة وأحدة تؤدي إلى انخفاضY بالمقدار(6412.060-) هذا فيما يخص التحليل الإحصائي للمعادلة، أما فيما يخص التحليل الاقتصادي للمعادلة فإنه من ملاحظة قيم معادلة الانحدار نجد أنالقيمة المضافة في القطاع الصناعي هي (4.130) دينار عراقي عندما تكون القروض الممنوحة للقطاع الصناعي ومجموع المشاريع الصناعي مساويان للصفر، وكذلك عندما نقوم بزيادة القروض الممنوحة للقطاع الصناعي بمقدار دينار وأحد فهذا يعني انخفاض القيمة المضافة في القطاع بمقدار (0.003-) دينار عراقي مما يؤدي إلى زيادة نسبة مساهمة القطاع في نمو الناتج المحلي الإجمالي بنفس المقدار وعند زيادة المشروعات في القطاع الصناعي بمقدار دينار وأحدة فإن القيمة المضافة في القطاع الصناعي سوف تنخفض بمقدار (6412.060-) دينار عراقي.أن هذه العلاقة العكسية سببها، أن هذه القروض التي تم تمويلها باتجاه إعادة تأهيل هذه المشروعات بسبب

أعمال التخريب والأرهاب الذي طال اغلب المشروعات الصناعية، ومن الأسبابالاخرى الفساد الإداري والمالي الكبير الذي يعاني منه العراق بشكل عام والقطاع الصناعي بشكل خاص خلال مدة البحث أدى إلى هدر أموال كبيرة كانت قد منحت للقطاع الصناعي.

الجدول (6)

معايير جودة النموذج القياسي

معايير جودة النموذج	القيمة	المعنوية
F	10.911	0.00
t-Bo	8.104427	0.00
t-x1	-2.350344	0.04
t-x2	-2.834254	0.02
D-W	3.262	-----
Adjusted R-squared	660.	-----

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على الملحق الإحصائي.

إن ما جاءت به النتائج في الجدول (6) فإن قيمة (F) كانت (10.911)عند مستوى معنوية (0.00) وكان sig= 0.000 وهذا يدل على أن درجة المعنوية عالية جداً أكثر من (0.01) مما يجعل النموذج كفؤا ويمكن الاعتماد عليه لأغراض التخطيط والتنبؤ للمستقبل.

من خلال النتائج في الجدول (6) ظهرت قيمة t معنوية لجميع المتغيرات الداخلة المستقلة الداخلة في النموذج بدلالة معنوية (0.05) وهذا يعني أن جميع المتغيرات معنوية والنموذج لا يحتوي على أي متغيرات غير معنوية بحسب هذا الاختبار وجميعها تؤثر بالشكل كبير في المتغير التابع، نستنتج من هذا أن القروض الممنوحة للقطاع الصناعي والمشروعات الصناعية لها تأثير واضح على التغيرات في القيمة المضافة لهذا القطاع.

أما ما كشف عنه اختبار (D-W)و في الجدول رقم (6) والذي كانت قيمته (3.262) وهي محصورة بين العدد 2 والعدد 4 وهي تدل على أن النموذج المقدر لا يعاني من الارتباط المتعدد بين المتغيرات

المستقلة، أي أن القيمة المضافة في القطاع الصناعي والقروض الممنوحة له ومجموع المشروعات الصناعية لا تعاني من مشكلة الارتباط المتعدد فيما بينها حسب عينة الدراسة.

ظهرت من خلال النتائج في النموذج المقدر و في الجدول (6) أن قيمة معامل التفسير المعدل adj R2 كانت 0.66 وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة (X2،X1)الداخلة في النموذج تفسر حوالي (66%)من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (Y)أما (34%)فهي متغيرات عشوائية لم يأخذها النموذج بنظر الاعتبار، يتضح من ذلك أن القروض الممنوحة للقطاع الصناعي وعدد المشروعات فيها يفسران حوالي (66%) منالتغيراتفي القيمة المضافة للقطاع الصناعي والباقي ما قيمته (34%) فهي متغيرات وأنشطة اقتصادية لم يتم إدخالها في بناء النموذج القياسي مثل التضخم والأجور ومستوى العمالة في هذا القطاع.

4-اختبار بيرسون: وكذلك يمكن أثبات عدم وجود مشكلة الارتباط المتعدد في النموذج المقدر من خلال مصفوفة الارتباط الجزئية والتي توضح مدى علاقة المتغير التابع مع المتغيرات المستقلة وكذلك مدى علاقة المتغيرات المستقلة مع بعضها بعضاً، وأن العلاقة تكون قوية كلما اقتربت القيمة من الواحد الصحيح.

الجدول (7)

نتائج اختبار بيرسون

	Y	X1	X2
Y	1	-0.680	-0.739
X1		1	0.381
X2			1

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج EViews9.

ظهرت من نتائج الجدول (7) أن المتغير التابع (y) يرتبط مع المتغير المستقل الأول (x1) بعلاقة عكسية قوية إذ بلغت (0.680-) فهي تقترب من الواحد الصحيح، ويرتبط المتغير التابع (y) مع المتغير المستقل الثاني (x2) بعلاقة عكسية قوية إذ أنها تقترب من الواحد الصحيح إذ بلغت (0.739-) ، أما فيما يخص علاقة المتغيرات المستقلة مع بعضها بعضاً فإنها علاقة طردية ضعيفة تبتعد من الواحد الصحيح إذ بلغت (0.381) أي القيمة المضافة في القطاع الصناعي ترتبط مع القروض الممنوحة لهذا القطاع بعلاقة عكسية قوية وسبب ذلك هو تلكؤ المشاريع الصناعية في زيادة إنتاجها خلال مدة الدراسة كما للتضخم أيضا دور كبير في تحديد تلك العلاقة، وان القيمة المضافة في القطاع الصناعي ترتبط مع المشروعات في هذا

القطاع بعلاقة عكسية قوية وسبب ذلك هو دمج اغلب المشروعات الصناعية في مشروع مما قد يربك الحسابات ويجعلها غير دقيقة مما يؤدي إلى ارتفاع مستلزمات الأسعار على حساب الإنتاج الفعلي لهذا القطاع، نلاحظ من الجدول رقم (7) أن القروض الممنوحة للقطاع الصناعي والمشروعات الصناعية يرتبطان بعلاقة طردية أي انه كلما ارتفع حجم القروض أو انخفض أدى إلى ارتفاع وانخفاض إنتاجية المشروعات في هذا القطاع.

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

1-تعد المشروعات الصغيرة والمتوسطة مهمة لكل دول العالم، وخاصة للدول النامية لأنها تعالج البطالة من جهة وتزيد من الناتج المحلي من جهة اخرى.

2-عدم وجود حماية للمنتجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة من منافسة السلع الأجنبية.

3-انخفاض حجم القروض المصرفية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وخاصة بعد الاحتلال الأمريكي للعراق لسنة 2003، في ظل ارتفاع معدلات الفائدة، والقيود التي وضعت أمام من يستحق للحصول على هذه القروض.

3-انخفاض عدد العاملين في المشروعات الصغيرة والمتوسطة، إذ بلغ أجمالي العاملين 66.006 عاملا لسنة 2004 وانخفض إلى 37.821 عاملا لسنة 2010.

4-ارتفاع طفيف في أعداد المشروعات الصغيرة والمتوسطة اذ بلغ 17691 لسنة 2004 وارتفع إلى 21929 مشروعا لسنة 2014، مما أدى إلى ارتفاع الأيدي العاملة العاطلة عن العمل.

5-من خلال الدراسة القياسية يتضح عدم وجود جذر الوحدة وأن السلسلة مستقرة والبيانات جميعها ساكنة.

6-توجد علاقة توازنيه طويلة الأجل بين كل من أجمالي القيمة المضافة في القطاع الصناعي والقروض الممنوحة لهذا القطاع وأجماليعدد المشروعات.

7-عندما نقوم بزيادة القروض الممنوحة للقطاع الصناعي بمقدار دينار وأحد فهذا يعني انخفاض القيمة المضافة في القطاع بمقدار (0.003-) دينار عراقي مما يؤدي إلى زيادة نسبة مساهمة القطاع في نمو الناتج المحلي الإجمالي بنفس المقدار وعند زيادة المشروعات في القطاع الصناعي بمقدار دينار وأحدة فإن القيمة

المضافة في القطاع الصناعي سوف تنخفض بمقدار (6412.060-) دينار عراقي، أن هذه العلاقة العكسية سببها الفساد الإداري والمالي الكبير الذي يعاني منه العراق بشكل عام والقطاع الصناعي بشكل خاص، ومن جانب آخر أن هذه القروض التي تم تمويلها باتجاه إعادة تأهيل هذه المشروعات بسبب أعمال التخريب والإرهاب الذي طال اغلب المشروعات الصناعية وخاصة بعد الاحتلال الأمريكي للعراق لسنة 2003 وما بعدها أدت إلى رفع القيمة المضافة ولكن ليس بالشكل المطلوب.

ثانيا: التوصيات:

1-توفير التمويل اللازم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وإعادة تنظيم القوانين الخاصة بالاستثمار بما يخدم الية عمل هذه المشروعات وما يتناسب والواقع الاقتصادي الذي يمر به العراق

2-فتح دورات تدريبية للذين لديهم مشاريع تحمل أفكار إبداعية تتعلق بدراسات الجدوى الاقتصادية، واستخدام التكنلوجيا الحديثة في تطوير المنتجات والتسويق لغرض تجاوز المخاطر وتكوين لجان متخصصة لوضع اليات لتحديد المشروعات عبر صندوق دعم المشاريع المدرة للدخل

3-ضروره أنشاء مؤسسة متخصصة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ضمن إطار قانوني تسهم في ضمان حقوق أصحاب هذه المشروعات.

4-تحسين الترويج والإعلان للمساهمة في تنمية الوعي الاستثماري للعاملين في هذه المشروعات ضمن منظومة تعريفيه لإعطاء صورة واضحة عن مساهمة هذه المشاريع في تكوين القيمة المضافة والناتج المحلي الإجمالي والتشغيل.

5-رصد مبالغ مخصصة ضمن الموازنة وموجهة إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة والبحث في التطورات التي تحصل لهذه المشروعات من حيث أعداد العاملين وقيمة الناتج ومستلزمات الإنتاج بما يعزز الدور الفاعل لهذه المشروعات في رفع مستوى النمو الاقتصادي.

6-ضرورة تدخل الدولة وتزويد هذه المشروعات بالمشتقات البترولية وبأسعار مدعومة وإيصال الماء والكهرباء وخاصة في بداية الأنشاء، لكيلا تنعكس على ارتفاع تكاليف المنتجات وبالتالي ارتفاع أسعارها ووصولها للمستهلكين ذوي الدخل المنخفض وبأسعار عالية.

المصادر والهوامش

1-القريشي، مدحت كاظم، الاقتصاد الصناعي، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الاردن،2001.

2-عيدان، فريال مشرف، دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الحد من مشكلة البطالة بين الشباب العراقي، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، مجلد 8، العدد 6 ،2016.

3-ابو احمد، رضا صاحب والجبوري، فائق مشعل، أدره المصارف، دار ابن الاثير، الموصل،2005.

4-علي الخضر، بيان حرب، إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد،دمشق،2014

5-بيان حرب، دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية (التجربة السورية)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد22، العدد2، دمشق،2006.

6-فائق مشعل قدوري، خلف لطيف ناصر، الصناعات الصغيرة التوجهات التنموية وأفاق التطوير (رؤية استراتيجية مقترحة) المؤتمر العلمي الأول، جامعة تكريت،
2009.

7-نبيل محمد شلبي، دور حاضنات المشروعات الصغيرة في دعم الأبداع العربي، مجلة أفاق اقتصادية، المجلد25، العدد 97، القاهرة، 2004.

8-فائق مشعل قدوري، الصناعات الصغيرة، المحددات والأفاق التطويرية، رؤية استراتيجية مقترحة، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد2، العدد 3، 2006.

9-ال شبيب، دريد كامل، إدارة مالية الشركات المتقدمة، الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن ،2010.

10-الحاج، طارق، مبادئ التمويل، الطبعة الأولى، الأردن ،2010.

11-جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، سنوات مختلفة.

12-حمود، نوال محمود: استخدام منهج التكامل المشترك لبيان إثر المتغيرات النقدية والحقيقية في التضخم: مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 4، ال عدد7، جامعة الانبار،2011.

13- الحوشان، حمد بن محمد، الإنفاق الحكومي وتأثيره على الأنفاق الاستهلاكي الخاص بطريقة متجه الانحدار الذاتي، المجلد الرابع، السلسلة العلمية لجمعية الاقتصاد السعودية، المملكة العربية السعودية، 2003.

14-يونس، طارق شريف ورائد عبد القادر: التحليل الإحصائي-مفاهيم-منهجية- تطبيقات استخدام البرمجة Minitab: جامعة العلوم التطبيقية: سلسلة الكتب الإدارية، البحرين، 2011.